



لقد تناول المستشرقون جل العلوم الإسلامية بالدراسة والبحث، والتي أصبحت فيما بعد ملجاً للعلمانيين في تكوينهم؛ فنجد بحوثاً وكتابات عن القرآن والسنة والفقه والقانون واللغة العربية، لكن قل من تناول جانبًا مهما وهو النظام السياسي الإسلامي، الذي سنتقتصر على عرض مناهجهم في دراساتهم إياه، باعتبارها الباب الذي يلج من خلاله العلمانيون لنفي وجود نظام سياسي إسلامي.

اختلف الباحثون في تحديد المراد من حركة الاستشراق، وتعريفهم له تأخذ اتجاهات متعددة تبعًا لموقعهم منه، فيبينما يرى البعض أنه ميدان علمي من ميادين الدراسة والبحث، كما نجد ذلك في قول المستشرق الألماني (رودي بارت): "فنحن عشر المستشرقين، عندما نقوم اليوم بدراسات في العلوم العربية، والعلوم الإسلامية، لا نقوم بها قط لكي نبرهن على ضععة العالم العربي الإسلامي، بل على العكس، نحن نبرهن على تقديرنا الخاص للعالم الذي يمثله الإسلام، ومظاهره المختلفة..."

ونحن بطبيعة الحال لا نأخذ كل شيء ترويه المصادر على عواهنه، دون أن نعمل فيه النظر، بل نقيم وزنا، فحسب، لما يثبت أئم النقد التاريخي...، ونحن في هذا نطبق على الإسلام وتاريخه، وعلى المؤلفات العربية التي تشتعل بها، المعيار النقيدي نفسه الذي نطبقه على تاريخ الفكر عندنا، وعلى المصادر المدونة لعالمنا نحن" [1].

يعتبره آخرون مؤسسة غربية ذات أهداف متعددة، باعتباره ظاهرة طبيعية تولدت عن الصراع بين الشرق والغرب، كما يتضح ذلك جلياً عند كتابات جولدزيهر وشاخت وتوماس أرلوند وغيرهم؛ فمن خلال استعراض نماذج من التعريفات لهذا المصطلح نجده لا يخرج عن الدلالة على ما بين الشرق والغرب، لذا يمكننا القول أن الاستشراق له مفهومان أحدهما عام؛

ويقصد به كل الدراسات التي تعرضت لحضارة العرب والمسلمين، وخاصة التي اتسمت بالدنس والتشويه، ومفهوم خاص وأكاديمي وهو الدراسات العربية التي تناولت الشرق من كل جوانبه الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد وجد المستشرقون في النظام السياسي الإسلامي مرتعًا خصاً لبث الشبهات، فانكبوا على دراسته كونه من الركائز الأساسية لدين الإسلام، والمراد بالنظام السياسي الإسلامي كل ما يتعلق بفن حكم الدولة والإدارة الإسلامية، ويشمل ذلك نظام الدولة وقانونها الأساسي، ونظام الحكم فيها ونظامها التشريعي على مستوى الداخلي، وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية بمقوماتها وخصائصها، وهو ما أصلح عليه قديماً بالسياسة الشرعية.

فللنظام السياسي الإسلامي مقومات وأسس ومبادئ يقوم عليها، كمبدأ سيادة الشريعة، ومبدأ العدل، ومبدأ الشورى، ومبدأ الحرية، ومبدأ المساواة، وله خصائص منها سيادة الأخلاق ووحدة القيم (الممارسة، والشمولية، وحراسة الدين، والدعوة إلى) وغيرها..

ويعد (توماس أرلوند) من أهم المستشرقين الذين تناولوا النظام السياسي الإسلامي، من خلال المحاضرات التي ألقاها أمام طلابه، والتي جمعت في كتابه (الخلافة)، يتضح من هذا الكتاب أن (أرلوند) قد نحا منحاً، واتخذ مناهج لدراسته كان نتيجتها عدم وجود شيء يسير به شؤون الأمة من ذلك:

- المنهج الإسقاطي: فقد انتشرت الدعوات لدى المستشرقين بأن الإسلام جاء لإقامة الدولة الثيوقراطية، أو الدولة المدنية، أو القول بأن الدولة الإسلامية هي نسخة من الدولة الثيوقراطية التي عرفها الغرب بحكم الباباوات، فيسقطون ما عرفته أوروبا من أنظمة استبدادية نتيجة الحكم الثيوقراطي الذي يعرفونه عن النظام السياسي الإسلامي.

- منهج التشكيك: ويبدو هذا المنهج جلياً في القول بأنه ليس للإسلام نظام سياسي أصيل، وإنما هو فكر مستورد، وما كان من العرب المسلمين سوى نقل هذه الدراسات، فيفرغون المنظومة السياسية للإسلام وينسبونها إلى غيرهم، مشككين في وجود شيء اسمه النظام السياسي للإسلام.

- منهج التأثير والتأثر: ويتجلى هذا المنهج بالقول أن معالم النظام السياسي الإسلامي ومقوماته مستمدّة من النظام السياسي الغربي من تقرير حقوق الإنسان وإعلان المساواة وصيانة حقوق المرأة والحرية وغيرها.

منهج المقارنة: ويتجلى ذلك من خلال المقارنة بين طبيعة اختلاف السلطة في نظام الخلافة في العالم الإسلامي والبابوية في العالم المسيحي، وذلك بتسلیط الضوء على مسألة الاختلاف بين الفكرين الإسلامي والمسيحي، حول طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في كلا النظارتين.

ولقد اعتمد توماس أرلوند في دراسته للنظام السياسي الإسلامي على مصدري الإسلام القرآن الكريم والسنّة النبوية، فنجد أن اعتراضاته ونتائجها لا أساس لها من الصحة وتخميناته لا سند لها؛ حيث يجمع كل الآيات الواردة فيها لفظ (ال الخليفة)، ليخلص في النهاية أنها جاءت بمعنى مجموعة من القبائل حلوا محل غيرهم في الأرض، وليس الوظيفة الأساسية المحددة لل الخليفة! فهناك غياب الصلة بين القرآن والخلافة بوصفها منصبًا، وأن الصلة المفترضة اليوم هي من ابتکار المتأخرین!

ونفس الشيء فعله مع لقب (الإمام)، حيث حاول أن يستقصي لفظة الإمام في القرآن ليخرج بنتيجة مفادها نفي وجود هذا اللقب في القرآن بمعنى مرشد! وبين أنه على الرغم من أن لقب إمام كان يعد صفة رسمية لخليفة النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه لم يكن برأيه مفضلاً لدى السنّة كما هو الحال لدى الشيعة! وفي دهاء ماكر استخرج من السنّة أدلة أن النسب القرشي شرط في وجود النظام السياسي الإسلامي، ليضرب بذلك شرعية الخلافة العثمانية التي كانت تعيش آخر أيامها،

ليؤكد على أنه من المستحيل وجود نظام سياسي إسلامي، وإن وجد فاستبداد واستعباد! وهو ما حاول أن يثبته ويؤكد عليه باستدلاله بمجموعة من أحاديث طاعةولي الأمر مقتضى على أمر الطاعة دون إبراد شروطها.

فالناظر فيما وصل إليه توماس أرلوند نجد في: "الرغبة في التجريح والتشويه التي كثيرة ما حملت المستشرقين على التماس أسانيد وأوهية مرفوضة، يؤيدون بها ما يقررونها من نظريات، وهذا بطبيعة الحال أمر ليس من العلم في شيء، وإنما هو انحراف عن النهج العلمي السليم، وهذا الانحراف العلمي هو للأسف طابع الكثير من الدراسات الاستشرافية حول الإسلام...، فالكثير من النظريات والأراء التي يقولون بها، مبنية على افتراضات لا أساس لها، وتخمينات لا سند لها" [2].

فمن خلال ما بيناه أعلاه نخلص إلى أن:

- الاستشراق عملية فكرية غربية تقوم بدراسات لمختلف العلوم الإسلامية، وتتخذ طابع التجريح والتوهين في دراستها.
- للمستشرقين مناهج ساروا عليها وعملوا من خلالها على تشويه صورة الإسلام، كالمنهج الإسقاطي والتشكيكي والتأثير والتأثير والمقارنة.
- النظام السياسي الإسلامي نظام قائم الذات له أساس ومعالم ومقومات تميزه على باقي الأنظمة.
- قد كان للمستشرقين كتابات ودراسات كارلوند حاولت خلخلت النظام السياسي الإسلامي ونفي وجوده وقد كانت هذه الدراسات مرتعًا خصباً للعلمانيين في خطابهم الفكري.
- لا تخرج دراسة المستشرق توماس أرلوند عن النظام السياسي الإسلامي، عن منهجية انتقاء مصادر دون أخرى، والاقتباس المخل بالمعنى.

[1]- الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية منذ تيودور نولدكه لرودي بارت ص10.

[2]- المكتبة الإسلامية islamweb.net لمازن بن صلاح مطبقاني.